مناقشة ملفّ «الآداب» عن اتفاق غزّة ـ أريحا

الأخطاء في الممارسة والخطايا في الخطاب السّياسي ـ الفكري!

زهير هواري*

خصّصت الآداب عددها الماضي (٩ ـ ١٠) الصّادر عن شهري أيلول وتشرين الأوّل ١٩٩٣ لملفّ متعدّد الأصوات بعنوان «ثقافة تواجه أخطاء سياسة». والأصوات الّتي وردت تباعاً بدءاً برأي مدير التّحرير الصّديق سماح إدريس، وصولاً إلى مقالة إلياس سحاب، يمكن إطلاق صفة «الصّوت الواحد» عليها، إذ أنّ ما ورد لا يعدو أن يكون مجرّد خلاف في النّبرة أو «الطّبقات الصّوتيّة» ـ الكلاميّة ـ المعتمدة، وهو ما يعني حكماً أنّ الاختيار كان مقصوداً لذاته على هذا النّحو، وهو أمر يستحقّ التوقّف عنده بهدوء، لرؤية إذا ما كان فعلاً يقدّم «ثقافة اعتراضيّة» على حدّ ما جاء في المقدّمة الّتي حملت توقيع «هيئة تحرير الآداب»، أم أنّه يحاول ـ المقصود الملفّ ـ قول ما لا يدرك كنهه في هذه اللّحظة السّياسيّة. لذلك يعتمد صبّ جام غضبه على الاتفاق «غزّة ـ أريحا»، وفي طريق غضبته المضريّة لا ينسى أن يكيل الشّتائم لـ «القرار الوطني الفلسطيني المستقلّ»، باعتباره الأساس الّذي أورث هذه «النّازلة» الّتي تهبط فجأة على أرض فلسطين وسماء العرب معاً

في المقالة الأولى والمعنونة بـ «لن نبيعها» يشدّد سماح إدريس على خطرين هما الاقتتال الدّاخلي والخطر الاقتصادي على الأمّة العربيّة، وعن كلّ منهما تتفرّع بنود. الأهمّ أنّ إدريس يشاهد «بأمّ العين النّهاية المزرية الّتي أوصلنا إليها أصحاب نهج التمسّك بـ «القرار الوطني المستقلّ»، ويطرح انطلاقاً من ذلك سؤالاً أكبر عن مدى تحالف المعارضة الفلسطينيّة والعربيّة من جهة والحركات الإسلاميّة الأصوليّة من جهة ثانية. أمّا شفيق الحوت فيعود بنا إلى أواسط السّتينات، والمحطّات اللّاحقة الّتي اخترقها الحلم الفلسطيني بـ «التّحرير»، وصولاً إلى توالي «الزلازل والكوارث.. وما أدّت إليه من انهيار بقايا النظام العربي». بعد هذا التقديم يسرد ملاحظاته الأوّليّة، في الشّكل والمضمون السّياسي، في الأداء الفلسطيني ـ وما استهدفه عرفات من معركته طوال عشر سنوات دفاعاً عمّا سمّي بـ «الفرار الوطني المستقلّ»... وانعكاسات الاتفاقيّة.. ويعتبر الحوت «أوّل ما يستحقّ الاهتمام المركّز هو التّصدّي لمقولة «القرار الوطني المستقلّ» والعودة بالقضايا العربيّة ـ لا بقضيّة فلسطين وحدها ـ إلى المستوى القومي». أمّا د. أنيس صايغ فلا يقف ما يكتبه على الدّعوة إلى إحياء القاموس القديم، بل إنّه يلحّ على «إنشاء مركز للفكر الفلسطيني: للتوثيق والأبحاث والتّخطيط. ولعلّ أولى مهام هذا المركز العتيد، بالصّيغة وبالمستوى اللّذين ننشدهما، أن يقوم بنقدٍ قاس، موضوعي وجريء وغير مجامل ولا متجامل، للمسيرة الفلسطينيّة (وهذا يشمل المسيرة العربيّة من أجل فلسطين) منذ بدء الصّراع العربي ـ الصّهيوني، ولاسيّما في العشرين أو الخمس والعشرين سنة الأخيرة، على أن يتولّى النّقد خبراء في السّياسة والقانون والاقتصاد والإدارة والاجتماع وعلم النّفس ـ وعلى أن تعطى لهم كلّ الإمكانات والصّلاحيات وتكشف لهم كلّ الوثائق والمحفوظات»... ويحدّد ناجي علّوش في مقاله «اتفاق غزّة ـ أريحا وسياسة التّصفية و«الاستسلام» إشكاليتي المقاومة، بقيادتها أولاً «التي لا تمتلك مواصفات قيادة قوميّة تاريخيّة، ولا حتّى مواصفات قيادة من أيّ مستوى... فأبرز رموزها (عرفات، أبو إيّاد، أبو جهاد) لم يكونوا قد تربّوا في المدرسة القوميّة المعادية للإمبرياليّة، ولا في المدرسة الدّيمقراطيّة المعادية للقمع والطّغيان و... ولذلك فإنّهم عمدوا إلى استقطاب «الزّعران» ـ التّعبير من عنده طبعاً ـ وإلى إفساد المناضلين، وحلّلوا في ممارستهم كلّ حرام».. ينتهي علّوش إلى

(*) كاتب وصحافي لبناني.

أربع مسائل «يعلّمه إيّاه هذا كلّه». . . أمّا أبو ماهر اليماني ففي مقاله المعنون «غزّة ـ أريحا أولاً، خدعة وخطيئة»، يبدأ على النّحو التّالي: «خدعة كبرى حاكتها الإدارة الأميركيّة والصّهيونيّة العالميّة، وباركها نفر من الحكّام العرب»، وبعد مقدّمة على هذا النّحو يحدّد الأخطاء، ويسقط تبعاً لذلك الصّفة التّمثيليّة عن الّذين شاركوا بالمفاوضات، باعتبار «أنّ صراعنا مع العدو الصّهيوني صراع وجود، وليس صراعاً على الحدود»، منتهياً إلى الشّعار التّالي: «إرادتنا أن ننتصر. وإيماننا أنّنا سنحرّر فلسطين وبعيدها كلّها لكلّ أهلها».

يمكن متابعة قراءة الموضوعات التّالية. الوجع الشّاهد للنائب حبيب صادق، حصان طروادة الجديد ودور الخلايا الحيّة للنائب أحمد سويد، وهل اليقظة ممكنة للنائب جوزف مغيزل، واتفاق «الانتداب الصّهيوني»: الدّلالات والتوقّعات لهاني مسدس، والاستراتيجيّة الخاطئة: القطريّة والقدرات الذّاتيّة الفلسطينيّة لصلاح الدّين الدبّاغ ومفهوم السّلام الصّهيوني لأحمد مفلح، وإخراج هوليودي لفعل لاأخلاقي لالياس سحّاب أخيراً، لتبيان المنحى الإجمالي الّذي اختارته المساهمة، ونضيف إلى هذا الحشد من الأسماء والمقالات مقالة كريم مروّة الواردة تحت عنوان «ذلك الخيار في البحث عن مستقبل أفضل»، والّتي حاولت أن تكون في «منزلة بين المنزلتين»، مع أنّها كسواها «حدّدت عنصرين أساسيّين من عناصر الخلل والخطر في هذا الاتفاق لا على الفلسطينيّين (قضيّة وشعباً) بل على العرب جميعاً بوصفهم قضيّة مرتبطة بالهويّة القوميّة وشعوب وبلدان في آن. أمّا العنصران فهما: الدّخول في مفاوضات سرّيّة بمعزل عن الأطراف العربيّة وضدّها، والخروج على المفاوضات العلنيّة، الّتي كان التّنسيق بين الأطراف العربيّة فيها على ضعفه، يشكّل ضمانة ولو بالحدود الدّنيا. . والعنصر الثّاني يتمثّل في التّحالف الّذي دعا إليه الاتفاق، وهو تحالف بين قوي قادر هو إسرائيل، وضعيف عاجز لا يملك غير الاستسلام، هو الممثّل الرّسمي والشّرعي للشعب الفلسطيني. . .

إذن هذه جولة أفق سريعة ومع أنّها مجتزأة، فهي من ناحية، كافية لتبيان محاور أساسيّة في قراءة عدد من المثقّفين ـ والسّياسيّين العرب ـ لاتفاقيّة غزّة ـ أريحا، ومن ناحية ثانية تطلّ على رؤية فجائعيّة للاتفاق، وهذا على أي حال يفسّر بعض اللّغة الواردة في خطاب هذه العيّنة من المقالات، الّتي لا تختزل كلّ ما ورد تباعاً منذ التّوقيع وحتّى الآن.

بداية لابدّ من الاعتراف أنّ المفجع في الملفّ الّذي استغرق أكثر من أربعين صفحة، هو تلك القراءة الّتي وردت على أقلام الغالبيّة العظمى، إذ يندر، باستثناء شذرات هنا أو هناك، ملاحظة نوع من القراءة النّقديّة المتماسكة لمسار ومسيرة المنطقة العربيّة، بما فيها منظّمة التّحرير الفلسطينيّة، الّتي لم تكن ولن تكون فوق مستوى النّقد والمحاسبة، باعتبارها في موقع تمثيلي ـ نضالي مميّز عن سائر الأطراف العربيّة الّتي شاركت في المفاوضات، إلاّ أنّ هذه المطالبة لا يمكن أن تقف عند حدودها، ومن دون أن تتعدّاها إلى سواها. فالمؤكّد أنّ المفاوضات سواء كانت في صيغة مدريد، أو سواها، لم تأت فجأة، بل سبقتها آليّات متلاحقة، كانت فاتحتها حرب الخامس من حزيران، وخاتمتها حرب الخليج، الّتي أوقعت المنطقة وبالضّربة القاضية في قبضة الولايات المتحدة الأميركيّة، الّتي أفادت من جملة معطيات إقليميّة ودوليّة تفرض أولاً المفاوضات على الأطراف الرّافضة بما فيها إسرائيل، من خلال إلحاق الهزيمة بـ «اللّيكود» والمجيء بحزب «العمل» إلى رأس السّلطة، والأطراف العربيّة، الّتي كانت ترى بحقّ أنّها تتقدّم إلى طاولة المفاوضات ووراءها سلسلة من الهزائم الموصوفة، وفي ظلّ احتلال واضح ومكشوف في الموازين الدّوليّة. هذا التّقديم وحده لا يكفي، إذ يقدّم على أي حال، زاوية جانبيّة للمشهد الّذي لا تستقيم رؤيته على هذا النّحو فقط. فالمؤكّد أنّ الولايات المتحدة، ومع انهيار الاتحاد السّوفياتي وإحكام قبضتها على المنطقة، لم تعد في وارد ترك الأوضاع في المنطقة على غاربها، وهي ترى أنّ أيّ حلّ يتمّ بلوغه عبر المفاوضات لن يكون في حدود ما سبق وتمّ التّعارف عليه، عندما كان هناك اتحاد سوفياتي، وحدّ أدنى من التّضامن العربي حول القضيّة الفلسطينيّة. بل على العكس من ذلك تماماً، فقد ترافق الزّلزال السّوفياتي مع الإطباق الأميركي على المنطقة أوّلاً، ومع نزول المزيد من القوى والإرادات العربيّة تحت أحكام المرحلة الأميركيّة، مشاركة في تغطية الغزو الإمبريالي أوّلاً، وعجزاً عن رفض إحكام الهيمنة الّتي سلّطت على مناطق النّفط وعلى المحيط الأوسع تالياً. إلاّ أنّ الأخطر في ذلك كان التخلّي العربي عن القضيّة الفلسطينيّة، تحت وتيرة أزمات داخليّة وضغوطات سياسيّة أميركيّة مؤثّرة. ولعلّ نظرة إلى خريطة المنطقة تؤكّد ذلك. فالمغرب العربي يعاني من انحساره عن القضايا المشرقيّة، ففيما كلّ من ليبيا والجزائر تعانيان من الحصار وانفجار الصّراع الدّاخلي، نجد المغرب صاحب نظريّة «عريقة» في التّسوية. أمّا مصر فتلقي بثقلها في سياستين مزدوجتين أولاهما التّسويق لأيّ خطوة أميركيّة، للحصول على إعفاءات من القروض، وثانيهما في مطاردة الأحزاب الأصوليّة الّتي تهدّد مؤسّسة الدّولة ووحدة المجتمع. والعراق يعاني من تقطّع أوصاله واستمرار الحظر على العلاقات معه عربيّاً وإيرانيّاً وتركيّاً. والأردن يحاول «تبرئة» نفسه عن المساهمة في تصليب الموقع العراقي خلال حرب الخليج، والكتلة الخليجيّة تمّ إنقاذها بفعل الآلة الأميركيّة المباشرة، ومن البديهي ألاّ ترفض هذه طلباً للإرادة الأميركيّة «الّتي فكّت حبل المشنقة عن رقاب المطقة» على حدّ تعبير أحدهم. ضمن هذا

الإيقاع، تمّ تقزيم الانتفاضة إلى حدود المخيّمات والمدن الفلسطينيّة، دون أن تمتلك حدّاً أدنى من التفاعلات التي تدفع إلى الاحتضان الأوسع، الّذي يتحوّل بالضّرورة إلى ديناميكيّة سياسيّة، تقود إلى إعادة الاعتبار للقضيّة الفلسطينيّة، باعتبارها قضيّة عربيّة تماماً، كما هي قضيّة فلسطينيّة. «المفتاح السحري» الذي اعتمد للانفكاك والالتزام المتواضع بهذه القضيّة، كان أميركيّاً، وكان جذره هو عقاب الموقف الفلسطيني على التّجرؤ على رفض الانخراط في «أوركسترا» تدمير العراق وتفكيك وحدته. وبديهي القول هنا إنّ الاستجابة العربيّة كانت كاملة لمبدأ عقاب الموقف الفلسطيني على تجرّؤه هذا، واعتمدت في تحقيقه وسائل متعدّدة أساسها سياسي وترجمته ماليّة، ليس ضدّ منظّمة التّحرير الفلسطينيّة، بل وصدّ الانتفاضة بالتأكيد الّتي عانت مأزقاً لم يبد في الأفق ما يشير إلى قدرتها على كسره، وبالتّالي نسج مسار معاكس لحال الانهيار المتلاحق.

تشبه الحملة الّتي وردت في «الآداب» تلك الّتي استهدفت قيادة منظّمة التّحرير في أعقاب حرب الخليج، مع فارق جوهري، أنّ هذه تدّعي القراءة، عن اليسار، فيما هي واقعاً تصبّ الماء في طاحونة «اليمين» الأميركي، الّذي يرى أنّ هذه القيادة السّياسيّة هي من مخلّفات الحرب الباردة، ولابدّ من الانتهاء منها، مادامت المظلّة الدّولية مفقودة إلى هذا الحدّ أو ذاك. ولعلّ التّصريحات الّتي وردت تباعاً وعلى ألسنة العديدين، كانت تؤشّر إلى هذا المنحى في التخلّص من هذه القيادة الّتي نشأت في غمرة صراع عربي - صهيوني غذّته وتغذّت منه، إلى الحدّ الّذي بات من الاستحالة معه القفز فوق صفتها التمثيليّة.

مع دخول المنطقة منحى التّحضير للمفاوضات في مدريد، وبقرار أميركي واضح وصريح، كان هناك خياران متاحان فقط، أوّلهما تشكّل إقليمي يؤدّي إلى رفض الصّيغة المقترحة، والثّاني الانضواء في عملية التّفاوض، والعمل من حلالها على محاولة تحسين الشّروط ما أمكن. كي يتحقّق الخيار الأوّل كان هناك استعداد فلسطيني للسير فيه، وهو ما لم يتمّ، تحت وطأة الموافقات العربيّة الّتي تتالت تباعاً معلنة صراحة عن مشاركتها في مدريد، بل وأكثر من ذلك معربة عن مبادرتها للتعاطي مع أيّ فلسطيني يجلس وراء الطّاولة، حتّى ولو كان في إطار وفد مفاوض آخر، كما حدث لدى إلحاق الوفد الفلسطيني المفاوض بالوفد الأردني. أمّا الخيار الثّاني فقد بدا أمام القيادة الفلسطينيّة بمثابة الخيار الوحيد، سيّما وأنّ «الرّفض» هنا كان سيقود حكماً إلى إعادة إلحاق الموضوع الفلسطيني جملة وتفصيلاً بالجانب الأردني على صعيد الضّفّة الغربيّة، وبالسّلطة المصريّة على صعيد القطاع، لينتج في نهاية المطاف، شكل من أشكال الاقتسام الوظيفي بين إسرائيل وكل من الأردن ومصر في أحسن الأحوال، وبالتّالي إخراج العامل الفلسطيني من الحركة السّياسيّة المدارة هذه المرّة بقرار دولي - إقليمي واحد.

لاشكّ أنّه لم يكن هناك - لا في مدريد ولا في واشنطن لاحقاً - مفاوضات عربيّة - إسرائيليّة، كلّ ما كان واقعاً ليس أكثر من عمليّات تفاوض على قاعدة مسارات منفردة، مع أقلّ قدر ممكن من التّنسيق للوصول إلى حلول متقاربة على مختلف الجبهات. وواقع القدر المتواضع من التّنسيق كان معروفاً ومعترفاً به، وابتدعت له نظريّات من بينها التأكيد على ضرورة الإنجاز متى أمكن بلوغه. هذا الإجمال لا يغني عن البحث في الخصوصيّة الفلسطينيّة، النّاشئة بالأساس عن رفض التّمثيل المباشر لمنظّمة التّحرير الفلسطينيّة، لصالح بقاء الوفد المفاوض معلّقاً في خيط السكّان الّذي يفتح على الحكم الذّاتي للسكّان وليس للأرض كما هو معروف، عبر عمليّات سياسيّة معقّدة أمكن توجيه ضربة لشكل التّمثيل المفروض، عادت معه المنظّمة كباعثة للشخصيّة الفلسطينيّة إلى الطّاولة مباشرة، وإنّما عبر أشكال مواربة، فيما على المسارات الأخرى لا وجود لإشكاليّة من هذا النّوع. فالوفود السّوريّة أو الأردنيّة أو اللّبنانيّة تفاوض بصفتها التّمثيليّة الكاملة، خلاف الفلسطيني الّذي كان يعمل على انتزاع الاعتراف عبر جعبته السّياسيّة. لن أدخل في عمليّة التفاوض السرّيّة، ولا في نصوص الاتفاق الّذي تمّ الوصول إليه - إذ أنّ أيّ اتفاق لا يناقش نصوصيّاً - بل من زاوية الدّيناميكيّة السّياسيّة الّتي يعمل على إطلاقها، وعليه أعود إلى المقاربة للمسألة المطروحة من زاوية أخرى.

المؤكّد أنّ العرب جميعاً، بمن فيهم منظّمة التّحرير الفلسطينيّة قد دخلوا في مسار المفاوضات بقدر من الاضطرار. وهي مفاوضات كانت محكومة بتوازنات القوى، الّتي لا تتحدّد بالأوضاع الذّاتية للساحة الفلسطينيّة، بل تتناول بالضّبط ما يصفه الحوت بـ «انهيار بقايا النّظام العربي» وانعكاسات هذا الانهيار على الموقع والدّور الفلسطيني، سواء في الدّاخل، أو في الشّتات. فالمعروف أنّ هذا الموقع وذلك الدّور قد خضعا لنوّعات متعدّدة من الإطباق، أدّت فيما أدّت إليه إلى مأزق حقيقي، وهو مأزق لا يختصر، ولا يتحدّد بالقيادة السّياسيّة، بل يشمل الجميع، بمن فيهم الحركة الأصوليّة، الّتي يتمّ الاستنجاد بها الآن، أو دعوتها إلى نسج تحالف مع المعارضة الفلسطينيّة والعربيّة على حدّ ما يدعو إليه سماح إدريس. إذ الثّابت تقريباً أنّ هذه الحركة لم تخرج عن سقف القرار الأميركي ولم تختطّ ما يمكن وصفه بأنّه اختراق لهذه الخطّة، إلاّ تبعاً لعوامل وعناصر جذب إقليميّة واستعمالات لها علاقة بحالتي المدّ والجزر في المفاوضات. فالسّاحة الأردنيّة الّتي تمثّل ثقلاً وازناً لهذه الحركة تعيش سكينتها الملاحظة، فيما تدخل على السّاحة اللّبنانيّة الاعتبارات السّياسيّة الإقليميّة وتشغل المقام الأوّل. إذن لا تنحصر الإشكاليّة

الأساسيّة في ما تتعرّض له القضيّة الفلسطينيّة في مسؤوليّة القيادة، بل تتعدّاها، إلّا إذا كانت المسألة المطروحة مبنيّة على «الأساس» المعلوم من «اذهب أنت وربّك فقاتلا، إنّنا هاهنا لقاعدون» والقتال المقصود هو قتال سياسي أيضاً، وفي المقام الأوّل. عليه بدل أن تصبح المحاسبة أحادية الجانب، تكون جماعيّة تضمّ فيما تضمّه كلّ تلك القوى الّتي أفرزها المجتمع الفلسطيني في إشكاليّة انقسامه بين الشّتات والأرض المحتلّة معاً. وهو ما لا يريد أحد من «المتبارين» في الملفّ الالتفات إليه، ولا الانتباه إلى حدود المعارضة العربيّة، إذ الأصحّ كان إطلاق صفة «الاعتراض» والعمل على البحث عن حدود هذا الاعتراض وقواه لتبيّن إمكانيّة الارتكاز عليه في المقبل من الأيّام.

كلّ «المساهمين» في المقالات والمواد تقريباً، كأنّهم كانوا يتوقّعون نجاحاً فلسطينيّاً في انتزاع دولة فلسطينيّة كاملة الأوصاف والمزايا، لذلك انتظروا طويلاً، وعندما أطلّ الاتفاق ـ على حين غرّة ـ فوجئوا بالمحصلة الّتي آل إليها التّفاوض، وعندما بحثوا في جعبتهم السّياسيّة، رأوا الخواء، قياساً على تصوّر ملكناه جميعاً وقوامه: أن لا إمكانيّة لانتزاع فلسطين إلّا عبر مشروع المواجهة القوميّة، عندها يتمّ الأمر على قاعدة انتصار سياسي وعسكري كاسح، يأتي خلاله الإسرائيلي ليوقّع على نهاية مشروعه السّياسي والاقتصادي في المنطقة دون أيّ شكل من أشكال الالتباس. مثل هذه الرّؤية استندت إلى مشروع مواجهة قومي، كان يملك دوماً قواه. أمّا الآن ومع تبخّر المشروع القومي، يتمّ اعتماد «الطّهرانيّة» أو «الانسحاب» عن مهمّة التّمثيل السّياسي الفلسطيني، باعتبار أنّ ما جاءت به المفاوضات هو دون مستوى الطّموح، علماً أنّ هناك وجهاً آخر للعملة لا يمكن إغفاله، وهو يضع ما تمّ بلوغه في خانة الإنجاز المعلّق، الّذي يمكن أن يتحوّل إلى إنجاز فعلي في حال تضافرت قوى على تفعيل خيار مديد وتاريخي للصراع ضمن وحدة قوى داخليّة واحتضان عربي جدّي وحقيقي. إذ المعروف أنّ العطب الدّائم الّذي عانى منه الموقف الفلسطيني كان على الدّوام يتمثّل في التّراجع العربي عن مستوى خوض المواجهة. حدث هذا من خلال التخلّي عن شعار إزالة إسرائيل من الوجود لصالح شعار إزالة آثار العدوان أوّلاً، ثمّ تتالت التّراجعات تباعاً، إلى الحدّ الّذي لم تعد فيه اللّفظيّة الثّوريّة الّتي قد تصدر من هنا أو هناك كافية للإقناع. أمّا اعتماد لغة التّخوين المعتمدة، و«التّصدّي لمقولة «القرار الوطني الفلسطيني» على حدّ ما يرد تواتراً وبصيغ تختلف حدّتها عن بعضها بعضاً، فهي أسهل السّبل لإعلان نفض اليد، وبالتّالي تحوّل الإنجاز المحاط بألف علاقة استفهام إلى مقتل للحركتين الوطنيّة الفلسطينيّة وللحركة القوميّة، اللّتين تواجهان في هذه المرحلة العصيبة ضرورة تجديد انخراطهما في الصّراع على قواعد فكريّة ونضاليّة جديدة، مختلفة بالتأكيد عن السّياق السّابق.

على أي حال، لابدّ من القول إنّ الإشكاليّة الّتي يثيرها الاتفاق، مبعثها الأساسي هو بداية نشوء كيان فلسطيني عبر علاقة ملتبسة مع الكيان الإسرائيلي، فيما الاتفاق واقعاً يفتح صفحة صراعيّة، بين مشروعين لا مجال إلّا للاحتدام المتبادل بينهما. بديهي القول هنا إنّ كلا «المجتمعين» يملكان أوراقاً عدّة في العمليّة المديدة المقبلة، والأمور لا تقاس هنا بالأخطار الاقتصاديّة السّتاتيكيّة الجامدة بين القطاعات، بل إنّها لا يمكن أن تتحدّد إلّا على المستوى السّياسي، سيّما وأنّها باتا الآن على قاعدة أرضيّة واحدة سياسيّاً واقتصاديّاً وفكريّاً وثقافيّاً و... ما لا يريد الكثيرون الاعتراف به هو أنّ الصّراع العسكري كما مورس، أي بالاستناد إلى سياسات عربيّة عبر الجيوش، أو فدائيّة من الخارج، قد انتهى إلى هذا الحدّ أو ذاك، وبات هذا الصّراع مفتوحاً على أشكال أكثر جوّانيّة من ذي قبل، وله مستويات متداخلة.

يبدو البحث مفتوحاً إلى ما لانهاية، سيّما وأنّ القضيّة الّتي يتناولها لا تختزل بساحة فلسطين في لحظتها الرّاهنة، إلّا أنّه وقبل تقديم بضعة ملاحظات ختاميّة، لابدّ من القول إنّ هذا «الهلع» الّذي تخفيه اللّغة المعتمدة لا مبرّر له، فقد اجتاز الشّعب الفلسطيني امتحان الحرب «الأهليّة»، وأمام الخيار المتاح، لابدّ من قراءات متأنّية قد لا تصل إلى حدود الحماس، لكنّها لا تقف دون الاعتراف بأنّ إنجازاً ما هو قيد التحقّق، إلّا إذا كان تصوّرنا أنّ إمكانيّة ما هي متاحة للوصول إلى ما هو أبعد من ذلك، وهو أمر تحوطه الشّكوك من كلّ جانب عربيّاً أوّلاً ودوليّاً ثانياً وفلسطينيّاً ثالثاً.

يبقى العديد من الأسئلة والتّساؤلات مطروحة. وهذه من دون شكّ تفتح على قراءات متباينة، تبعاً لمواقع القوى، إلّا أنّه لابدّ من طرحها وهي:

ـ هل أنّ ما يسمّى «القرار الوطني الفلسطيني المستقلّ» على حدّ ما جاء على ألسنة الكثيرين، يشكّل خطراً على القضيّة القوميّة يحول دون عودتها إلى مضمارها القومي ونحن نعلم ما آلت إليه حتّى مؤسّسة مثل جامعة الدّول العربيّة؟

ـ السّؤال الثّاني الأخطر: هل أنّ هناك مشروعاً عربيّاً لمواجهة إسرائيل؟ فإذا ما كان هناك من وجود مثل هذا المشروع فأين هو؟ وما هي قواه وما هي عناصره المحلّيّة والإقليميّة والدّوليّة؟

ـ هل يشكّل «القرار الوطني الفلسطيني المستقلّ» ـ العقبة الكأداء ـ الّتي تعترض تصعيد النّضال، علماً أنّ الانتفاضة محكومة بانسداد الأفق أمامها، ليس بسبب العامل الفلسطيني، الّذي يملك نقاط قوّته ونقاط ضعفه، بل بسبب انحكامها إلى المدى العربي المقفل عن احتضانها وبالتالي التّواصل معها وتبادل الاستقواء بينه وبينها؟

ـ هل نشأت إسرائيل، المدعومة بريطانيّاً ثمّ أميركيّاً ناهيك بدول المركز الاستعماري فجأة وبضربة واحدة، أم أنّ بناء الدّولة الصّهيونيّة على كثافة الإسناد الّذي تلقّته تباعاً منذ حوالي القرن، قد اعتمد مرحليّة معيّنة؟

ـ هل يتصوّر أحد أنّ هناك إمكانيّة للوصول إلى نتائج مغايرة أو أكثر تقدّماً على ضوء ميزان القوى القائم، وعليه يسهل عندها اتّهام القيادة بالتّفريط، والوقوع في أحابيل «الخدعة» أو «الخطيئة» على حدّ تعبير اليماني وغيره مثلاً؟

تبقى كلمة أخيرة لابدّ من قولها، وهي أنّ هؤلاء «الزّعران» ـ على حدّ تعبير علّوش ـ الّذين استقطبتهم القيادة الفلسطينيّة، قد فرضوا على الولايات المتحدة الأميركيّة وإسرائيل حرباً مفتوحة استهلكت عقوداً من الزّمن وأجيالاً من المقاتلين ـ لاشكّ أنّ لديهم الكثير من الأخطاء، ولكنّهم لا يملكون الكثير من الخطايا المميتة كالّتي قرأناها ونقرأها تباعاً. وفي الملفّ المنشور في «الآداب» الكثير من الشّواهد منها وعنها، والمؤسف القول إنّ الكثير من المقالات الواردة لم تملك الحدّ الأدنى والطّفيف من الشّواغل السيّاسيّة والثّقافيّة الّتي قال «الملفّ» إنه مفتوح من أجل مواجهتها.